عمق الارتباط الامني ـ الاقتصادي مع المنطقة العربية، وبخاصة بعد ان اعلنت الولايات المتحدة الاميركية حالة الاستعداد النووي القصوى، دون مشاورات مسبقة مع الاوروبيين. هذه العناصر، جميعها، شجّعت دول الجماعة على الاقتراب من الابعاد السياسية للقضية الفلسطينية بشكل يختلف، الى حدّ ملحوظ، مع التوجهات الاميركية. وهنا، يلاحظ ان الولايات المتحدة الاميركية لم تظهر أي تسامح ازاء الحركة الاوروبية تجاه القضية. وكان هذا الموقف واضحاً تماماً عقب بداية الحوار العربي ـ الاوروبي؛ اذ حرصت واشنطن على الانفراد بجهود تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي، واشعار الأوروبيين بأن اهتماماتهم تعطّل الجهود الاميركية، وانهم عرضة للضغوط العربية النفطية بصورة كبيرة[٣٤]؛ كما مارست ضغوطاً من أجل عزل الجوانب النفطية عن الحوار، واستبعاد الجوانب السياسية منه، وهو ما كان يعني، تحديداً، استبعاد القضية الفلسطينية، ممّا قاد، في النهاية، الى تجميد الحوار ذاته، فيما بعد. وفي هذه اختلفت المواقف الاوروبية عن المواقف الاميركية في ناحيتين: الناحية الاولى تمثلت في قبول الجماعة الاوروبية بمفهوم حق تقرير المصير للفلسطينيين، وفكرة الوطن الفلسطيني، ومشاركة م.ت.ف. في مفاوضات التسوية، وفتح جسور للتعامل معها، وذلك على خلاف الموقف الاميركي، الذي رفض هذه الجوانب، وبخاصة فتح أي حوار مع المنظمة، والتصق بمفاهيم أخرى، كالحكم الذاتي للفلسطينيين وعدم التحدث عن القضية في اطار غير ما نص عليه في اتفاقيتي كامب ديفيد. أمّا الناحية الثانية، فقد دارت حول الاقتراب الأوروبي من مختلف أبعاد القضية الفلسطينية، وتصويت كثير من دولها لصالح قرارات دولية مؤيدة لبعض الحقوق الفلسطينية، أو رافضة لسلوك اسرائيل في الارض المحتلة.

مع ذلك، لم يصل الأمر الى تناقض المواقف الاوروبية مع الموقف الاميركي. فقد ظلت الجماعة الاوروبية تراقب الموقف الاميركي وجهود واشنطن للتسوية. ومن ذلك انه حينما تحدث الرئيس الاميركي، جيمي كارتر، عن التسوية الشاملة، وهي رؤية يؤيدها الاوروبيون، أصدرت الجماعة بياناً عرف بـ «بيان لندن» (حزيران ـ يونيو ١٩٧٧)، لفتت فيه النظر الى ضرورة ضمان التسوية الشاملة لوطن للفلسطينيين؛ في حين انه عندما وقّعت اتفاقيتا كامب ديفيد، برعاية اميركية، واعلنت الولايات المتحدة اعتراضها على أية مبادرة اوروبية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي، أو القضية الفلسطينية، وامتعضت من «بيان البندقية»، الذي تحدث عن حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، تجمّدت المواقف الاوروبية، ولم تتقدم دول الجماعة خطوة واحدة من قضية فلسطين، وصار «بيان البندقية» المرجع النهائي لموقف الجماعة تجاه القضية[٣٥]؛ بل ودخل السلوك الاوروبي، تجاهها، في مرحلة جديدة.

وبين العامين ١٩٨٠ و١٩٨٥، ومنذ صعود الرئيس رونالد ريغان الى سدّة الحكم بصفة خاصة، تصاعدت نذر الحرب الباردة بين العملاقين، ثمّ ألقت الحرب العراقية ـ الايرانية ظلالاً على المصالح النفطية الغربية عموماً، ممّا أثر في علاقة السياسة الاوروبية بالسياسة الاميركية تجاه قضية فلسطين. فمن جانب، أدّى مناخ الاستقطاب الشديد بين المعسكرين، الشرقي والغربي، الى انكماش هامش الحركة أمام دول المعسكرين، وتوسيع مجال الحركة للعملاقين، ومن ثمّ للولايات المتحدة الاميركية في علاقاتها بدول الجماعة الاوروبية الحلفاء في اطار الاطلنطي[٣٦]؛ ومن ناحية أخرى، فانه، نظراً الى حيوية مصالح الاوروبيين في منطقة الخليج، وعدم قدرتهم، في الوقت عينه، على حماية هذه المصالح بمعزل عن مشاركة الاميركيين، فان الاوروبيين وجدوا انفسهم بحاجة الى التنسيق مع الولايات المتحدة الاميركية، حتى ان البعض تحدث عن توزيع ادوار بين الجانبين، بحيث